المتغيرات الداخلية وأثرها في العلاقات العراقية – التركية

أ.م. حسين عليوي عيشون

نبذة عن الباحث :
استاذ دكتور
مكان العمل
مجلس الدولة- جمهورية العراق .

تاريخ استلام البحث :
٢٠١٩/٠٩/٠٥
تاريخ قبول النشر :
٢٠١٩/١٠/٠٢

الكلمات الافتتاحية :
المتغيرات الداخلية – السياسة الداخلية– العلاقات الدولة

المقدمة

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تغيرت البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط وامتد ذلك التغيير على العلاقات بين دول المنطقة خاصة العلاقات العراقية-التركية. ترافق ذلك مع تغير البيئة الدولية والأطر التي تمحورت فيها نظرة هذه الدول إلى المنطقة، إذ تميزت تلك النظرة بسياسات مزجت بين الطابعين البراغماتي والماركنتالي تهدف إلى الحفاظ على مصالحها الكبرى سياسياً واقتصادياً، إضافة إلى الحفاظ على أمن واستقرار حلفائها وتأمين أولوياتهم الأمنية والسياسية، وكل ذلك انعكس مداً وجزراً على طبيعة الوضع العراقي وطبيعة وشكل العلاقة بمحيطه الإقليمي ومن ذلك العلاقات العراقية مع تركيا لاعتبارات تاريخية وجغرافية حكمتها ركائز تاريخية وجيوبوليتيكية التحفت بلباس استراتيجي كونت بمجملها شكل وطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول الإقليم. من جانب آخر، كان لعلاقة الدول الكبرى الفاعلة بكل من العراق وتركيا أثر واضح في رسم ملامح العلاقات العراقية-التركية كارتباط تركيا بحلف شمال الأطلسي،

والعلاقات الروسية-التركية والتركية-الإسرائيلية، يضاف إلى ذلك طبيعة وشكل العلاقات العراقية-التركية مع المنظمات الإقليمية والدولية كمجلس التعاون لدول الخليج العربي وهيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية والتي برز أثرها في ظل أن إقليم الشرق الأوسط يشكل وحدة جغرافية مترابطة تحكمها تداعيات الفعل وردود الفعل سلباً وإيجاباً شكلت صورتها النهائية بشكل مشابه للتفاعلات والأسس التي قامت عليها نظرية الدومينو لطبيعة التناقضات والتوافقات في المصالح والأهداف والرؤى بين دول المنطقة ثنائياً وجماعياً ما شكل بالتالي صورة غير واضحة وخاضعة لآليات الاستقراء والتحليل، وانعكس ذلك بمجمله على محاور العلاقة العراقية-التركية وعلى كافة ؟؟؟ ما كان مدعاة لعدم ثبوت آلية محددة يمكن على أساسها قياس الفعل ورد الفعل في طبيعة العلاقة التركية-العراقية. ومن هنا تحاول هذه الأوراق الإجابة وعلى النطاق العراقي تحديداً على تساؤل حدوده "ما مدى تأثير المتغيرات العراقية على طبيعة العلاقة مع تركيا والتي لم تخرج أساساً عن استثنائية أوضاعه الناجمة عن تداعيا الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣".

أهمية البحث

تشكل المتغيرات الداخلية أحد أبرز الأسس التي تؤثر في الواقع السياسي والفعل التأثيري للدولة، إذ تسهم بشكل كبير في رسم أطر العلاقات الثنائية بين الدول ومنحنيات الفعل ورد الفعل السياسي والانتقادي خاصة إذا ما ترافقت مع عامل الجوار الجغرافي، لذلك شكل المتغيرات الداخلية العراقية-التركية أهمية كبيرة في تحديد ملامح العلاقة بين العراق وتركيا خاصة بعد عام ٢٠٠٣ وما رافق ذلك من تغير الوضع الداخلي العراقي يقابله الانعطافة الكبيرة في فلسفة النظام السياسي التركي بصعود حزب العدالة والتنمية واستثماره كل ؟؟؟ الوضع الداخلي التركي للتأثير في العراق وفي كافة المجالات ومن هنا شكلت تلك المتغيرات الداخلية عامل هام في استقراء مدى الفاعلية والتأثير المتبادل بين العراق وتركيا.

إشكالية البحث

تبرز إشكالية البحث من خلال الإجابة على التساؤل التالي: هل أن المتغيرات الداخلية لكل من العراق وتركيا أثر في مسارات العلاقات الثنائية بين الدولتين؟ وما مدى فاعلية ذلك الأثر وطبيعته ومساحات فعله؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن للمتغيرات الداخلية في كل من العراق وتركيا أثر هام وفاعل في مستويات وطبيعة العلاقة العراقية التركية نتيجة للتحولات التي شهدتها الساحتين العراقية والتركية بعد عام ٢٠٠٣.

أولاً: قراءة في الأوضاع الداخلية العراقية

بعد عام ٢٠٠٣، برزت بعض المتغيرات في الداخل العراقي والتركي على حد سواء كان لها أثر بارز في التأثير على العلاقات العراقية التركية، تشكل النظام السياسي الذي رسمت ملامحه نصوص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وبموجبه تم إقرار شكل وآلية وميكانزم

النظام السياسي للعراق بإقراره النظام البرلماني القائم عل وجود رئيس دولة شرفي- بروتوكولي ورئيس مجلس وزراء تتركز بيده السلطات استناداً على مبدأ فصل السلطات[١] المتبنى منذ عقود في الفقه السياسي، يرافق ذلك تنوع وتعدد مكونات الشعب العراقي بطوائفه الممتدة على كل مساحته الجغرافية عرقياً واثنياً ومذهبياً وطبيعة النسيج المجتمعي والمعتقدات الإيديولوجية والعقائدية التي رسمت الطابع السكاني العراقي كردة فعل على النظام الشمولي والتسلطي للبعث الذي دام حكمه ما يقارب الثلاثين عاماً والذي أنجب كنتيجة طبيعية مواقف مختلفة تجاه القضايا المستجدة على الساحة العراقية، كالطرف الديني والمشاركة السياسية، يقابل ذلك صعود حزب العدالة والتنمية على الساحة التركية واستحكامه للحياة السياسية في تركيا بقيادة رجب طيب أردوغان وما حمل من فلسفة حكم تمزج بين الطابعين الإسلامي والعلماني في تداخل براغماتي بين الدين والسياسة (العلمنة)، والذي خلق بدوره ازدواجية في الرؤيا التركية سياسياً تجاه الحاضنة الأوربية والتغيرات على الساحة العراقية. وهذه الانقلابة في الساحتين الداخلية العراقية والتركية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً خلقت ازدواجية في السياسة التركية تجاه العراق فعمق العلاقات التاريخية بين العراق وتركيا وتزايد الدور التركي في الشأن العراقي من خلال رعاية مؤتمرات دول جوار العراق لحل مشكلات العراق التي برزت بعد عام ٢٠٠٣[٢] ومحاولات الأتراك في إيقاف الاحتقان الطائفي الذي برز على الساحة العراقية بعد تفجير سامراء إضافة إلى محاولات الأتراك في توطيد علاقتهم مع بعض الأطراف السياسية والاثنية العراقية خاصة في كردستان والمنطقة الغربية في محاولة تركية لامتلاك بعض مفاتيح الفعل السياسي على الساحة العراقية ولعل الزيارات التي قام بها المسؤولون الأتراك للمرجعية الدينية في النجف دلالة على عدم تحفظ الأتراك في فتح قنوات الحوار مع جميع فئات الشعب العراقي، ومرد هذا الاهتمام التركي بالعراق يعود لأسباب منها حضارية وسياسية واقتصادية يتميز بها العراق جعلته ضمن الأولويات التركية متسلحة بماض تاريخي طبعت سماته السيطرة العثمانية على العراق وما تختزنه العقلية التركية من إرث عثماني[٣] في النظرة الشاملة تجاه الوطن العربي والعراق خاصة مدفوعة بجملة عوامل داخلية كالوضع الاقتصادي والسياسي وطبيعة المرحلة الأردوغانية التي وفرت مساحة فعل تأثيري للسياسة الخارجية التركية في المحيطين الإقليمي والدولي، ولعل أبرز المتغيرات الداخلية العراقية التي كان لها تأثير في العلاقات العراقية التركية الاتي

١. فلسفة العراق السياسية قبل الاحتلال الأمريكي

جاء الاحتلال الأمريكي للعراق نتيجة لأسباب شكت محور الأهداف الأمريكية العليا والكامنة أساساً في جوهر الاستراتيجية الأمريكية ونظرتها الشاملة للشرق الأوسط خاصة بعد الفراغ الذي خلفته بريطانيا بعد انسحابها من الخليج في سبعينيات القرن الماضي مما فسح المجال للولايات المتحدة الأمريكية وكنتيجة لتداعيات الحرب الباردة أن ترمي بكل ثقلها السياسي في المنطقة، فكانت المصالح السياسية والاقتصادية أحد أبرز أسباب احتلال العراق بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية أن السيطرة على نفط العراق

يعني استحكام القياد الأوربي الذي ذهبت بمبرراته تداعيات سقوط المعسكر الشيوعي إضافة إلى السيطرة والامساك بكل افرازات تغير الموازين الاقتصادية العالمية في مجال الطاقة من خلال السيطرة على حوالي ٣٠٠ مليار برميل من النفط[٤] المضمون حسب التقديرات الأمريكية يشكل العراق فيها الاحتياطي الثاني الأكبر بعد المملكة العربية السعودية، ما يجعل العراق إضافة لموقعه الجيوبولتيكي إغراءً سياسياً مرحاً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إذ يتوسط منطقة الهلال النفطي الأهم في العالم ويشكل ركيزته الأساس بدءاً من الخليج إلى بحر قزوين وهذا بالنتيجة يعني تحكم الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجياً بمصادر الطاقة العالمية، يرافق ذلك وجود نظام سياسي شمولي استحكم العراق ومقدراته منذ عام ١٩٧٩ بوصول صدام حسين إلى الموقع الأول في الحكم وطبيعة توجهاته التي تناقضت إيديولوجيا وسياسياً مع السياسة الأمريكية سواءً على الصعيد العربي بتبنيه الشعارات القومية وإن كان شعارات للتسويق السياسي الكاريزمي لطبيعة التركيبة النفسية لصدام حسين والذي انعكس بصورة واضحة على طبيعة علاقة العراق بمحيطه الإقليمي والعربي أو على الصعيد العالمي بركون العراق إلى تحالفات تتقاطع سياسياً مع السياسة الأمريكية من خلال شبكة العلاقات العراقية بأطراف وقوى تشكل في توجهاتها طبيعة صراعية مع الاستراتيجية الأمريكية على الصعيد العالمي كالعلاقة العراقية-السوفيتية والعراقية-الصينية، ما شكل بالتالي في العراق في تشابك المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط عامةً وفي منطقة الخليج العربي بصورة خاصة أفرزتها المواقف المتناقضة للعراق تجاه القضايا التي تشكل محور الاهتمام الأمريكي كالعلاقة العراقية-الإيرانية[٥] والموقف العراقي تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي ودعم العراق لكل القوى المناهضة للسياسة الأمريكية وتصور النظام العراقي عن مجمل قضايا الشرق الأوسط سواء تجاه السياسة الأمريكية أو حلفائها منها الموقف تجاه تركيا وطبيعة علاقاتها العربية والإقليمية خاصة تلك القضايا التي شكلت سمة صراعية مع الجانب العربي مثل قضية لواء الإسكندرون وقضية نهري دجلة والفرات وطبيعة الإشكاليات التركية الإقليمية كالصراع التركي-اليوناني حول بحر إيجه والقضية القبرصية والعلاقات التركية-الأوربية والمكانة التركية ضمن الحاضنة الإسلامية (منظمة التعاون الإسلامي) إضافة إلى المشاكل التركية العراقية التي رافقها اختلاف وجهات النظر حول قضيتي كركوك والتركمان وقضية الموصل والمسائل الحدودية[٦] ما أفرز بالتالي وجهات نظر مختلفة بين تركيا والعراق وانعكس على الموقف التركي تجاه العراق في المجالات السياسية والاقتصادية وشكل إطاراً لطبيعة النظرة التركية تجاه نظام (البعث في العراق) ليؤطر بالتالي سمات العلاقات العراقية التركية بين مد وجزر لعقود طويلة انعكست على مجمل العلاقات في كافة مجالاتها السياسية والاقتصادية وكانت في بعضها حقبها علاقة تضاد ونتج عنها بالتالي مواقف تركية وصلت في بعض الأوقات إلى درجة الخلاف الذي كاد يودي إلى صراع كما حدث عام ١٩٧٤ عندما شرعت تركيا بملأ سيد كيبان ما أثر على واردات العراق المائية وأدخل الأمن المائي العراقي في مأزق الحرج[٧]. مما تقدم يمكن الاستنتاج أن طبيعة

النظام السياسي العراقي وفلسفة الحكم فيه أثرت بشكل كبير على طبيعة العلاقات العراقية-التركية ومن ثم شكلت المنحى السياسي التركي وسماته العامة في العلاقة مع العراق وطبعت العلاقات العراقية التركية بآلية وميكانزم محدد حكمته طبيعة النظام السياسي العراقي إيديولوجياً على الصعيدين الداخلي والإقليمي ومن ثم شكل الشكل والإطار العام لجمل العلاقة بين العراق وتركيا ضمن مستويات محددة تميل إلى الثبات أحياناً تبعاً للقضايا محل الخلاف خاصة ما استجد في قضايا كحزب العمال التركي-الكردي الذي شكل أحد أسباب توتر العلاقات العراقية-التركية خاصة بعد إفرازات المشكلة السورية.

٢. شكل النظام السياسي العراقي

بعد عقود من حكم العراق بالمركزية والتي أنتجت نظاماً شمولياً ملتحفاً بطابع إيديولوجي أفرز حكم الشخص الفرد القائم على الحكم الأوتوقراطي (الكارزما + القوة الغاشمة) جاء التغيير بعد عام ٢٠٠٣ إلى نمط وشكل جديد للنظام السياسي العراقي رسمت ملامحه النصوص الدستورية لدستور عام ٢٠٠٥ والذي أقر بأن شكل النظام في العراق ديمقراطي-نيابي-جمهوري، يتمتع فيه رئيس مجلس الوزراء بالسلطات التنفيذية الناجمة من الديمقراطية التوافقية كتجربة شبيهة بشكل كبير للتجربة اللبنانية وهذا ما أوردته المواد (١-٦، ٤٧) في الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ التي أقرت بأن العراق دولة اتحادية ذات سياسة كاملة نظام الحكم فيه جمهوري نيابي (برلماني) وطبقاً لفلسفة هذا الدستور كان النظام السياسي العراقي[٨]:

١. جمهوري
٢. اتحادي
٣. ذو أسلوب ديمقراطي (نيابي) في الحكم يستند على أن الشعب مصدر السطلات وشرعيتها وفيه ينتخب الشعب نوابه بالاقتراع السري المباشر.
٤. الفصل التام والمراقبة بين السلطات[٩].

وعلى هذا الأساس تم تشكيل الحكومة العراقية الأولى برئاسة إياد علاوي عام ٢٠٠٥ التي ورثت كل تداعيات الساحة العراقية وإفرازاتها التي أعقبت الاحتلال الأمريكي خاصة الحرب ضد المجاميع الإرهابية التي شكل نواتها الأولى (أبو مصعب الزرقاوي) تحت اسم (مجلس شورى المجاهدين)، ترافق ذلك مع الحرب الطائفية التي سادت العراق بعد تفجير سامراء ما طبع الحياة السياسية العراقية وهيكلية المجتمع العراقي بنفس أقرب إلى الانزواء والقفز من الارتباط الشامل (الوطنية) إلى الانطواء الهوياتي الطائفي العشائري وهذا بدوره أربك المشهد السياسي العراقي بتداعياته الداخلية والخارجية خاصة في علاقاته مع محيطه الإقليمي وبالتحديد دول جواره الجغرافي ومنها تركيا[١٠]. فعراق تحت حكم أصولي (شيعي) غير مستقر من شأنه أن يربك الرؤية التركية نحو علاقاتها العراقية ويطبع التحرك السياسية التركي بالعديد من التحفظات ما يؤثر سلبا على مجمل العلاقات وعلى كافة مستوياتها وهذا الإدراك التركي أثر بشكل سلبي على

القرار العراقي خاصة في تصوره العام تجاه العلاقات العراقية-التركية خاصة بعد أن أدرك الأتراك بعد أن كان الأتراك أسرى لنظرة ضيقة ومبترة محورها بأن النظام السياسي العراقي الجديد في طريقه للسعي إلى طوأفة شكل الحكم لمصلحة مكون واحد هو المكون الشيعي على حساب بقية الطوائف ما جعل تركيا وانقياداً لهذه النظرة الخاطئة تقف دوماً بوجه أية اندفاعة عراقية جادة لترسيخ مؤسسات الحكم ومعالجة قضاياه الداخلية كبناء الوحدة الوطنية وإصلاح البنى التحتية التي دمرها الاحتلال والإرهاب، كما كان لتركيا نفس الموقف السلبي أمام الدبلوماسية العراقية ولو بشكلها الأولي للانغماس في القضايا العربية ومحاولات العودة إلى الصف العربي عبر الجامعة العربية او مساعي الاندماج مع محيطه الخليجي ما شكل بالتالي أحد أضلاع مثلث التوتر في العلاقات العراقية التركية التي تشكل قاعدتها فلسفة الحكم الجديد وهرمها الانفتاح في فلسفة الحكم[١١].

٣. الفيدرالية:

أصبحت الفيدرالية اليوم الشكل الفاعل لأنظمة الحكم السياسي القادر على احتواء الإشكالات والخلافات خصوصاً في البلدان المتعددة الأعراق والإثنيات والطوائف والحل الأمثل لإدارة هذا التنوع السكاني ومعالجة إفرازاته ومشاكله بطريقة تحقق الرضا ولو كان نسبياً للجميع. وقد أقر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ مبدأ الفيدرالية كأساس للحكم بعد سقوط النظام السياسي عام ٢٠٠٣ بعد مناقشات طويلة وتقاطع في الرؤى حول صياغة الدستور العراقي الجديد وآلية تطبيق هذا المبدأ حيث كانت الفيدرالية أحد أبرز القضايا الخلافية في مسودة الدستور العراقي بعد الإقرار من قبل العديد من القوى السياسية بأن هناك تصوراً في الفكرية العراقية على المستوى الشعبي والسياسي في الفهم العام لهذا المبدأ، إذ عده الكثيرون بأنه يعني تقسيم العراق جغرافياً وعرقيا بينما رأى البعض بأن الديمقراطية تمثل الحل الأمثل للسيادة والمشاركة السياسية وتوزيع الثروات رغم الإقرار بأن الموقف العام لكل القوى السياسية إزاء هذا الفهم يمتاز بعدم الثبات وغياب الفهم الواضح لأسس ومبادئ النظام الفيدرالي[١٢] على عكس الموقف الكردي بكل قواه وأطيافه السياسية الذي كان مطالباً ومصراً على إدراج مبدأ الحكم الفيدرالي كأساس لنظام الحكم الجديد في العراق وربما يعود ذلك إلى موقف النظام السياسي السابق تجاه التطلعات الكردية نحو الاستقلال وطبيعة التصور الكردي للحقوق الكردية في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣. إذ استحضر الأكراد كل تاريخهم السياسي مع الحكومة العراقية قبل سقوطها لتأطيرها في جانبها الإيجابي (الحقوق) في ظل دستور ٢٠٠٥ وكان التصور الكردي أن الفيدرالية في مآلها الأخير سوف تقود إلى التأسيس لدولة كردية مستقلة عبر التأكيد على حقوق الأكراد في إطار تاريخي يسلسل للمآسي التي تعرضت لها الأقلية الكردية عبر عقود حكم البعث رغم أن تلك الاسقاطات التاريخية تم وأدها إقليمياً وداخلياً أفرزته المواقف السياسية بعد الاستفتاء الذي جرى عام ٢٠١٧ والذي اختزل كل ذك التاريخ الكردي عندما تم شخصنة الآلية السياسية برغبات مسعود البارزاني[١٣]. من هنا شكلت الفيدرالية أحد الأسباب والتغيرات التي أثرت في

النظرة التركية لعراق ما بعد عام ٢٠٠٣ لأن جزءاً من هذه الفلسفة السياسية (شكل النظام) له ارتدادات خطيرة على الساحة التركية بسبب ما يمثله الأكراد من نسب سكانية كبيرة داخل تركيا لا يريد الأتراك أن تتحول قضية الفيدرالية في العراق إلى سند شرعي للأقلية الكردية يستند عليه الأكراد الأتراك للمطالبة بنفس الحق في الداخل التركي خاصة في ظل ما يعنيه الأكراد من إشكالات سياسية واقتصادية تتعلق بالحقوق والحريات والمشاركة السياسية ضمن النظام السياسي التركي والتي كانت بمجملها أحد أسباب نشوء الجناح العسكري للحركة الكردي P.K.K في ثمانينيات القرن الماضي، يرافق ذلك الانقسام العمودي الحاد الذي شهده المجتمع العراقي بكل أطيافه السياسية والعرقية والدينية والذي أفرز فلسفة مخيفة للفيدرالية لدول الجوار ما جعل الساحة العراقية في حراكها السياسي تشكل هاجساً أمنيا دفع العديد من القوى الإقليمية للتدخل في الشأن الداخلي العراقي وأثر بشكل أو بآخر في نظره هذه القوى لعراق ما بعد ٢٠٠٣ خاصة تركيا التي عدت هذا التصور الدستوري يشكل عبئاً سياسياً خطيراً على الساحة الداخلية التركية ما انعكس بالتالي على طبيعة العلاقات العراقية-التركية على كافة الصعد وآلية التعامل التركي مع النظام السياسي الجديد في العراق سببه الحسابات التركية السياسية لانعكاسات عراق فيدرالي الحادي على مستقبل التركيبة السكانية التركية وحسابات الارتداد العكسي بجانبه السلبي وصورته المرعبة أمنياً على مستقبل تركيا المعاصرة[١٤].

٤. المتغيرات الاقتصادية

لا يعود الاهتمام التركي بالعراق لعامل جيوسياسي او جيوبولتيكي فقط، بل يعود ذلك لعوامل اقتصادية، فالعراق بحكم موقعه الجغرافي المميز قد أضفى عليه ذلك الموقع مقومات اقتصادية استراتيجية هامة منها:

١. امتلاكه ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، فطبقاً لآخر التقديرات يبلغ حجم الاحتياطي النفطي العراقي (١٣٤) مليار برميل مؤكد أي ما يعادل ١١٪ من حجم الاحتياطي العالمي، وهذه الكمية من النفط لا تشمل المخزونات النفطية غير المكتشفة وخاصة في الصحراء الغربية ما جعل العراق يشكل منافساً للقوى النفطية العربية والعالمية يضاف إلى ذلك ما تختزنه أرض العراق من احتياطيات كبيرة للغاز الطبيعي التي تؤهله في منافسة كل من قطر وإيران وما زاد بالتالي من تعاظم الثروات العراقية اهتماماً في الادراك التركي وأعطاه أولوية جيو-أمنية في تطلعات تركيا الأردوغانية خاصة في الجانب الاقتصادي[١٥].

٢. ما يملكه العراق من إمكانية زراعية تعكسها المساحات الزراعية الهائلة التي تعد ضمانة للأمن الغذائي لأية دولة، ففي العراق تتوفر مساحات زراعية شاسعة مضمونة الاستغلال تزيد مساحتها على ٤٨ مليون دونم تمتد من شماله إلى جنوبه، يرافق ذلك الثروة المائية الهائلة التي يوزعا نهرا دجلة والفرات ما يجعل أرض العراق مغرية لأي قوى إقليمية أو عالمية خاصة وإن العراق لا يستغل سوى ١٢.٣ مليون دونم من مجمل أرضه الصالحة للزراعة وهذا يعني سياسياً أن هنالك ضمانة غذائية توفرها أرض العراق لأية

حوادث غذائية طارئة خاصة وإن مستلزمات زراعة ناجحة وخاصة في مجال السلع الاستراتيجية تضمنها تلك المساحات الزراعية الشاسعة خصوصاً الحبوب. ما يضفي على العراق ميزة مغرية تمنحه أهمية استراتيجية في الشرق الأوسط ومحط اهتمام القوى الصاعدة مثل تركيا[١٦].

٣. ما يمثله العراق من سوق مضمونة لمنتوجات دول الإقليم في المدى المستقبلي المنظور خاصة بعد الدمار الذي بنيته الاقتصادية على صعيد المنشآت والخبرات بعد الاحتلال الأمريكي وتداعياته التي أجبرت النظام السياسي العراقي وحكوماته المتوالية على إيلاء الجانب الأمني الأهمية الأولى بسبب خطورة التحديات التي أفرزتها حالة الاحتلال الأمريكي والتداعيات التي رافقت عملية الغزو سياسياً واقتصادياً والتي أجبرت الحكومات العراقية على توجيه كل اهتمامها وموازناتها نحو المعضلة الأمنية. ما أصاب القطاع الصناعي بشكل شبه تام لتداعي البنى التحتية الاقتصادية حيث توقفت العديد من المصانع والمعامل وغابت العديد من الصناعات عن السوق العراقية لأسباب فنية ومالية حولت العراق إلى سوق للمنتوجات الخارجية خصوصاً الصناعات التركية والتي أثبتت كفاءتها الصناعية مقارنة بالمنتوجات الصناعية الأخرى نفسياً وتقنياً. رافق ذلك اهتمام تركي كبير بالسوق الاستهلاكية العراقية خاصة بعد أن أوصد الأوربيون الباب بوجه الصادرات التركية لأسباب تقنية (تتعلق بالجودة) وأخرى استراتيجية ترتبط بتشابه المنتجات الأوربية مع المنتجات التركية والموقف الأوربي الرافض للرجل العثماني المسلم. كل ذلك شكل اهتماماً تركيا كبيراً بالسوق العراقية وأحد أسباب ؟؟؟ تجارية تركية مع العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، إذ اعتمد الأتراك نهجاً أكثر ديمومة واستقراراً في علاقاتها التجارية مع العراق من خلال تبنيها القوة الناعمة شكلت التجارة أحد أعمدتها ما جعل بالتالي الجانب التجارية أحد المتغيرات التي لها تأثير مباشر في العلاقات العراقية[١٧] التركية.

ثانياً: المتغيرات التركية

شهدت الساحة التركية جملة متغيرات كان لها أثر فاعل في العلاقات العراقية-التركية من خلال تأثيرها على الحياة السياسية الداخلية التركية ونمطية صانع القرار التركي في سلوكه على المستويين الداخلي والخارجي ولعل أهلم تلك المتغيرات (القضية الكردية) وطبيعة التعامل معها وامتدادها داخل دول الإقليم خاصة إيران والعراق وسوريا ما جعل منها ذات طبيعة متحركة تجاوزت الحدود الجغرافية التركية وأحد أبرز تحديات المنظومة الأمنية التركية وبالتالي طبعت سمات القرار السياسي الخارجي التركي تجاه المنظومة الإقليمية خاصة العراق. يضاف إلى ذلك الفلسفة السياسية لزب العدالة والتنمية واستحكامه الساحة السياسية التركية والذي أطر سمات وطبيعة السياسة التركية بإطار محدد يمزج بين الإسلام والعلمانية وينزع نزوعاً ليبرالياً أقرب إلى التوجه الغربي ما غير بالتالي الفلسفة السياسية للنظام السياسي التركي التي قامت عليها تركيا الحديثة منذ عام ١٩٢٣ بصعود كمال أتاتورك للحكم وتأطير النظام السياسي التركي بإطار ليبرالي أقرب إلى التجارب الغربية [١٨]. وهذه المتغيرات

شكلت بالتالي مؤثراً فاعلاً في العلاقات العراقية-التركية وعلى كافة الصعد. ولبيان أثر تلك المتغيرات لابد من استقراء فاعليتها السياسية لبيان مدى تأثيرها في طبيعة العلاقة التركية مع العراق والأثر الذي تركته في ديناميكية الحركة السياسية التركية عراق ما بعد عام ٢٠٠٣[١٩].

١. وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة

نشأ حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠١ بواسطة أفراد من بقايا أحزاب إسلامية بعد حظرها كحزب الرفاه وحزب الفضيلة الإسلامي. وفي عام ٢٠٠٢ استطاع هذا الحزب الفوز بالانتخابات البرلمانية ليشكل الحكومة التركية ساعده في ذلك عدة عوامل لعل أبرزها:

أ. فقدان النخب السياسية العلمانية لبرامج سياسية عملية تتعامل بمنهجية عملية مع مشكلات الداخل التركي.

ب. افتقار القوى السياسية للبعد الاستراتيجي في تعاملها مع التفاعلات الإقليمية والدولية المتسارعة.

ت. حنكة أردوغان السياسية ونهجه المبني على الاستقرار الدقيق للواقع السياسي التركي وتجنبه مواجهة التطرف العلماني بتطرف سياسي ما منحه فرصة أفضل مقارنة بتجربة (نجم الدين أركيان) ذو التوجه الإسلامي والذي فشل في قيادة تركيا نحو مشروعه الإسلامي.

ومنذ وصوله إلى السلطة سعى حزب العدالة والتنمية إلى وضع برنامج لتحديث ركائز النظام السياسي التركي في المجالات (السياسية-الاقتصادية-الاجتماعية) من خلال إرساء وتعزيز القيم الديمقراطية وسيادة دولة القانون والالتفات إلى حل مشكلات الداخل التركي المتراكمة والمتشابكة خلال عقود طويلة والتي فشلت الحكومات التركية في التعامل معها بلغة الحوار الوطني ومن أبرزها (المشكلة الكردية). والعمل الجاد على إيجاد الحلول العملية ذات الطابع السلمي لها وتجنب الحلول الأمنية ذات التوجه العسكري. إذ أدرك حزب العدالة والتنمية وبحسب برنامجه الانتخابي بأن تنفيذ مشروعه الإسلامي يتطلب دعماً شعبياً كبيراً الذي يضمن له العمل وبكل طاقاته إلى توسيع قاعدته الجماهيرية في الداخل التركي وذلك عبر إنجازات داخلية وعلى كافة المستويات مستفيداً من أخطاء تجارب الحكومات التركية السابقة وعبر رؤية ذات بعد استراتيجي تكفل تحقيق الاستقرار الداخلي من خلال إيجاد حلول عملية للمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ورفع المكانة السياسية لتركيا إقليميا ودولياً[٢٠]. وقد استطاع حزب العدالة والتنمية بقيادة (اردوغان) وبما يكلمه من قدرات عالية في التعامل باعتدال تجاه القضايا التركية خاصة ذات الطابع الأمني والذي جنبه مواجهة المؤسسة العسكرية التي أسقطت كل التجارب الإسلامية السابقة باعتبارها الحامية للتجربة الأتاتوركية العلمانية وتمكن بالتالي من احتواء الجيش وقواه الفاعلة ما يؤشر حنكة وذكاء قادة الحزب في التعامل مع القضايا الحساسة التي تطبع على قبولها المجتمع التركي لذلك كانت تحركات الحزب تجاه القضايا الهامة والمؤثرة كالقضية القبرصية والحوار مع اليونان والانفتاح على إيران وإقليم كردستان العراق والعلاقات التركية الغربية

لم تجد اعتراضاً من الجيش بل حازت على مباركة المؤسسة العسكرية من خلال دعم توجهات الحزب في التعامل مع هذه القضايا الحساسة وقد تجسد ذلك من خلال دعم المؤسسة العسكرية لتوجهات الحزب لإنشاء (دائرة الحرب الخاصة) ضد الإرهاب عام ٢٠٠٤ بعد إعلان حزب العمال التركي الكردي PKK عن اتفاقية وقف العمليات العسكرية ومعاودة النشاط المسلح حيث ترأس (عبد الله غول) الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية آنذاك تلك الدائرة والتي كانت مهمتها الاشراف على العناصر الاستخبارية العاملة في مناطق نشاط الحزب[٢١] الكردي ووضع الخطط العسكرية والاستخباراتية لمواجهة النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني وتنفيذ سلسلة من الاغتيالات لقادته وكبار كوادره المتقدمين من خلال تجنيد فرق اغتيالات خاصة ضمت رجالاً ونساءً من الأقلية الكردية المقربة من النظام التركي. حيث قامت تلك العناصر الاستخبارية بالعديد من العمليات خاصة في مناطق تواجد عناصر PKK في جبال قنديل مثل أعمال تسميم مياه الشرب في الينابيع واغتيال القائد الكردي (رمضان توتباش). أما على الصعيد الاقتصادي فقد وعد الحزب على لسان (أردوغان) بأنه سيعمل على استثمار (١٢) مليار دولار في المناطق الكردية وتشجيع حركة الاستثمارات لخلق فرص عمل للشباب الكردي. لقد اتسمت تحركات وسياسة حزب العدالة والتنمية وسياسته تجاه المشكلة الكردية بسمات إيجابية عكستها الخطوات التالية [٢٢]:

أ. إعلان (رجب طيب أردوغان) عام ٢٠٠٩ أنه على استعداد لإيجاد حل جذري للمشكلة الكردية وقيامه بحث أحزاب المعارضة على دعم جهود الحكومة في هذا المجال فضلاً إلى مطالبته لممثلي حزب السلام الديمقراطي المؤيد للتمرد الكردي بالامتناع عن كلما من شأنه تأجيج هذه المشكلة من خلال التصريحات الإعلامية.

ب. الاجتماع الذي عقده أردوغان مع الحكومة وأعضاء مجلس الأمن القومي التركي في أواخر عام ٢٠٠٩ لمناقشة بنود خطة لحل المشكلة الكردية والعمل على تقريب وجهات النظر المتعارضة تجاه هذا التوجه.

ت. الاجتماع الذي عقد البرلمان التركي لمناقشة بنود مبادرة الحكومة التركية الشاملة لإنهاء النزاع المسلح بين الجيش التركي ومسلحي حزب العمال الكردي-التركي.

ث. إجراء تغييرات جوهرية في طبيعة النظرة السياسية للحكومة التركية تجاه الأقلية الكردي كالاعتراف باللغة الكردية لغة ثانية في البلاد والسماح لبعض الصحف بالصدور باللغة الكردية ومراعاة الحقوق الثقافية للأكراد.

كل هذه الخطوات أسهمت بشكل ملحوظ بتغيير نمطي في السياسة التركية تجاه الأقلية الكردية فأنتج بالتالي العديد من مسالك الحلول للمشكلة الكردية المتأصلة في الداخل التركي ومن ثم فسح ذلك المجال لحزب العدالة والتنمية المضي ببرنامجه السياسي لتأسيس الإطار القويم والراسخ للتجربة الجديدة في تركيا المعاصرة والتي قادها الحزب ليمنح الحركة السياسية الكردية مرونة أكبر في التعامل مع المجالين

الإقليمي والدولي خاصة مع العراق لتشابك هذه المشكلة وتداخلها في داخل البلدين بفضل الرؤية السياسية الجديدة التي اعتنقها الحزب في إرساء نهج جديد لطبيعة المنظور السياسي التركي بصيغته الشاملة تجاه السياسة الخارجية وفلسفة التعامل التركي على النطاقين الإقليمي والدولي ليشكل حزب العدالة والتنمية بالتالي أحد أهم المتغيرات ذات التأثير الفاعل في علاقات تركيا خصوصاً مع عراق ما بعد عام ٢٠٠٣.

٢. الأقلية الكردية وحزب العمال الكردستاني

تتداخل القضية الكردية بين تركيا وثلاثة من دول جوارها الجغرافي وأبرزهم العراق إذ يشكل الأكراد الأقلية الثانية من حيث نسبة السكان في العراق بينما يتجاوز عددهم في تركيا حوالي ٨ مليون نسمة. ومنذ ثمانينات القرن الماضي ونتيجة للسياسة التركية تجاه الأقلية الكردية التي تقاطعت مع طموحات الأكراد، أسس الكرد حزب العمال الكردستاني PKK كجناح عسكري للمقاومة الكردية ضد الحكومة التركية بزعامة (عبد الله أوجلان) الذي أخذ على عاتقه قيادة المقاومة المسلحة لتحقيق طموحات وحقوق الأقلية الكردية، ورغم أن حزب العمال وعلى لسان زعيمة (أوجلان) قد أيد مبادرة الحكومة التركية لحل المسألة الكردية حلاً سلمياً وأعلن وقف إطلاق النار بانتظار ما تسفر عنه انتخابات عام ٢٠٠١ إلا أن تقييم الحزب بعد الانتخابات بأن الحكومة التركية غير جادة لتحقيق طموحات الكرد وإن (أردوغان) تنكر لكل وعوده للأقلية الكردية بعد نتائج الانتخابات لذلك أمر (أوجلان) أنصاره بالنزول إلى الشارع للمطالبة بحقوق الأكراد بعد تنكر أردوغان لتصريحاته عام ٢٠٠٥ بوجود مشكلة كردية ليؤكد بأنه لا توجد في تركيا مشكلة أكراد بل مشكلة مواطنين من أصل كردي لتبقى هذه المشكلة أحد المتغيرات المؤثرة في الداخل التركي وركيزة ذات أهمية كبيرة في علاقات تركيا خصوصاً مع العراق[٢٣]. فتركيا ورغم المخاوف التي تبديها من سعي أكراد كردستان العراق للمطالبة بالاستقلال والوضع الذي يتميز به الأكراد في ظل نظام ما بعد عام ٢٠٠٣. فقد توسعت العلاقات التركية مع أكراد العراق كجزء من سياسة الحكومة التركية للضغط على حكومة العراق في مسعى تركي لتحييد أكراد العراق من دعم الحركة الكردية التركية وقطع المساعي لأكراد تركيا بتحويل أراضي كردستان العراق إلى ملاذ آمن ونقاط انطلاق في العمل المسلح ضد الحكومة والجيش التركي إضافة إلى الرغبة التركية في الحفاظ على امدادات النفط عبر الأراضي التركية وبالمقابل لا تخفي تركيا موقفها السلبي والرافض لكل مساعي أكراد العراق للمطالبة باستقلال إقليم كردستان ووقوفها بالضد من الاستفتاء الكردي لأكراد العراق الذي أيد قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق مما سيبقي القضية الكردية في تركيا أحدى عقد القبول الأوربي للتواجد التركي ضمن الحاضنة الأوربية بسبب ارتباط ذلك بمسألتي الديمقراطية وحقوق الإنسان والموقف التركي تجاه الأقلية الكردية والهوية الثقافية للأكراد داخل المجتمع التركي فسياسته تجاه حزب العمال الكردستاني سارت بطريق متناقض لما يحمله حزب العدالة والتنمية من شعارات حاول تصديرها للعالم ولأوربا بشكل خاص والقائمة على النهج

الديمقراطي في سياسته تجاه الداخل التركي بجميع أطيافه ومنحه الأقلية الكردية[٢٤] إلا أن الموقف الفعلي للحكومة التركية يسير بالضد تماماً من هذه السياسة المعلنة فهنالك مساع سرية تركية مع حكومة كردستان العراق لاستثمار القضية الكردية للضغط على الحكومة العراقية في مسائل حساسة لأمن العراق خاصة قضيتي كركوك والموصل والأقلية التركمانية ما يجعل من الأقلية التركية أحد أبرز ركائز التحرك التركي تجاه مستقبل علاقاته مع العراق خصوصاً وأن هذه القضية هي من تحدد الموقف الأوربي والأمريكي تجاه السعي الحثيث لحكومة أردوغان في الانضمام إلى الحاضنة الأوربية من خلال قياس جدية الحكومة التركية لمراعاة الأسس التي وضعها الأوربيون لقبول الطلب التركي بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي كالديمقراطية وحقوق الأقليات التي وضعت كخطوط صد قيدت هذا الخيار التركي. من جانب آخر شكلت هذه المسألة والموقف التركي منها ومن الموقف العام للحكومة التركية تجاه إقليم كردستان العراق أحد أبرز العوامل والمتغيرات التي لعبت دوراً كبيراً في بارومتر العلاقات العراقية-الكردية سلباً وإيجاباً خصوصاً في فترات توتر العلاقة بين حكومة المركز في بغداد وحكومة الإقليم في أربيل حول بعض القضايا المركزية كقضية كركوك والنفط والغاز ما يجعل من المسألة الكردية أحدى القضايا الفاعلة في شكل وطبيعة العلاقات العراقية-التركية خاصة وإن انعكاسات تطور العلاقة العراقية-الكردية تثير مخاوف تركيا وهواجسها الأمنية في ظل ارتفاع وتيرة العمليات العسكرية التي يقودها حزب العمال الكردي-التركي ضد الجيش التركي وعجز تركيا على تطويع طبوغرافية تواجد مسلحي الحزب التي باتت تشكل أحدى عقد أردوغان في تحقيق الاستقرار في الجنوب الشرقي لتركيا[٢٥].

٣. العثمنة الجديدة

بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ التحف أردوغان بنفس قومي أقرب إلى الطورانية القديمة في محاولة لاستعادة الروح العثمانية التي كانت قمة المجد للعنصر التركي ومقياس رفعة الشخصية التركية عبر التوجهات التي قادتها حكومة أردوغان والتي اتسمت بطابعها التوسعي القائم على نفس فوقي في القرن الحادي والعشرين لتحقيق وإحياء هدف قديم هو استعادة أمجاد الدولة العثمانية وذلك عبر جهود حزب العدالة والتنمية لتحقيق بناء داخلي محكم للمؤسسة الحكومية التركية قائم على أساس الاستقلالية في اختيار العناصر القيادية ووضوح الرؤية بشأن دورها السياسي وإمكانية تحقيق الأهداف العليا للدولة ما حول النظام السياسي التركي خاصة بعد تحوله من نظام برلماني إلى نظام رئاسي إثر استفتاء عام ٢٠١٧ وانتخابات عام ٢٠١٨ التي فاز بها أردوغان بـ ٥٢٪ من الأصوات إلى مؤسسة بابوية من حيث اختيار العناصر القيادية والتجديد من داخلها إذ أنها تصنع الترشيحات لتولي المناصب القيادية في ظل تحول أردوغان من رئيس دولة إلى سلطان بغطاء دستوري منحه كافة السلطات بنموذج رئاسي فريد من نوعه في عالم النظم السياسية المعروفة تجاوز ما عهده عالم السياسة من أسس وتقاليد الأنظمة الرئاسية ما أحيا بالتالي هذا النفس العثماني ذو النزعة الطورانية في فكر أردوغان وحوله إلى

سلطان عثماني ذو نزعة استبدادية أقرب إلى ديكتاتور مؤطر بنصوص دستورية تمنحه من الصلاحيات الواسعة التي تتجاوز الأسس المعروفة للنظم الديمقراطية مما انعكس بشكل واضح على الداخل التركي أولاً وعلى العلاقات العراقية التركية بشكل خاص فقد شجع هذا الواقع التركي الجديد تركيا للتدخل في الشأن الداخلي العراقي تحت دعاوى مواجهة أكراد العراق لإقامة دولة مستقلة في شمال العراق وضمان استمرار جريان النفط العراقي ضمن الأراضي التركية إلى موانئ البحر المتوسط[٢٦] إضافة احتلال جزء من الأراضي العراقية في شمال الموصل بحجة محاربي مسلحي حزب العمال التركي والتصدي لإرهابيي داعش متجاهلة البناء المجتمعي التركي الذي يتناقض مع هذا التوجه، فتركيا تمثل في بنائها الاجتماعي دولة متعددة الأعراق لا يسمح لها هذا البناء الرجوع إلى الوراء ولا يسعفها التاريخ للركون إلى هذا النفس العثماني المرفوض داخلياً والمكروه إقليمياً ودولياً كون المجتمع التركي عبارة عن مجوعة أعراق وقوميات وإن تجاوز هذه الحقيقة سبب العديد من المشكلات للحكومات التركية فـ ٩٠٪ من سكان تركيا هم من المسلمين وتتقاسم الـ ١٠٪ الباقية اليهودية والمسيحية وتتنوع فيها الأقليات ما بين الشيعة العلوية والتركمان والعرب والأرمن والآشوريين والكلدان وهذه الحقائق تفرض على النظام السياسي التركي نمطية سياسية خارجية دولياً وإقليمياً خاصة نمطية العلاقة مع العراق ومسارات تلك العلاقة على الصعيد السياسي والاقتصادي إلا أن هذا النفس القومي لحكومة حزب العدالة والتنمية شكل أحد أسباب رسم إطار العلاقة التركية مع العراق خاص بعد عام ٢٠٠٣ إذ تمحور حول سلوكية سياسية شكلت أحد عوامل التوتر مع العراق أفرزته السياسات التركية تجاه مسائل وقضايا هامة كالمياه والنفط والإرهاب[٢٧].

٤. المتغير الاقتصادي

تعد الموارد الاقتصادية والبنية التقنية للدولة والقوة العسكرية أبرز المتغيرات الفاعلة في معادلة القوة للدول فاستخدام هذه العناصر المتغيرة بشكل علمي ومنسق وتوظيفها بطريقة عملية في السياسة الخارجية يؤدي إلى زيادة قوة وفاعلية الدولة في معادلة العلاقات والتوازنات العالمية والدولية، وحيث أن المعطى الاقتصادي من حيث المستوى والنمو والتقانة وحركة التجارة بات يشكل عماداً وهادياً للقرارات السياسية داخلياً وخارجياً كان لهذا السبب أحد المتغيرات الفاعلة في العلاقات العراقية-التركية، إذ لعب العامل الاقتصادي أثر كبيراً في استقرار البيئة الداخلية التركية بعد توالي سلسلة أزمات أدت إلى انهيار الاقتصاد التركي لذلك أدركت حكومة أردوغان أهمية تعزيز وبناء الاقتصاد التركي وتوظيفه بشكل فعال لخدمة المصالح الخارجية التركية بعد أن أدرك (أردوغان) أن استمرار بقائه في السلطة وترصين شرعيته الجماهيرية رهن بمواجهة التحدي الاقتصادي وإيجاد السبل الكفيلة لحل هذا المشكل[٢٨] الذي كان له أثر كبير في الداخل التركي وفاعلية الدور السياسي التركي على الصعيدين الإقليمي والدولي لذلك اعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية خططاً عملية وعلمية إلى تحقيق إنجازات اقتصادية توفر لها قاعدة صلبة نحو ترسيخ وجودها في السلطة وتعزيز

شرعيتها جماهيرياً وقد تمكن أردوغان ومنذ تسلمه السلطة عام ٢٠٠٢ من التعاطي وبشكل فاعل وناجح مع الوضع الاقتصادي كان من مؤشراته الانخفاض المستمر في معدلات التضخم والزيادة المضطردة في حجم الاستثمارات لتحتل تركيا المركز السابع في ترتيب أكبر الاقتصادات على المستوى العالمي والأولى في الشرق الأوسط كما ضاقت لأول مرة الفجوة بين معدلات التنمية التركية وأصبحت هنالك مسارات متوازنة بين كافة قطاعات الاقتصاد التركي مرفوداً بأكثر الموارد أهمية في منطقة الشرق الأوسط وهي الغذاء والمياه والتي أشارت كل الدراسات المستقبلية إلى أنهما الموردان اللذان سيكونان سبب النزاع في الشرق الأوسط لا سيما مع تناقص مناسيب المياه والسياسة التركية في حوضي دجلة والفرات والندرة الغذائية التي شكلت هاجساً أمنياً مرعباً لدول المنطقة[٢٩] من خلال عجزها لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتنامي أعداد السكان بمتوالية عددية تتضاد مع (الندرة المائية وكمية الغذاء) بمقابل استخدام تركيا الأمثل لكلا الموردين وتوظيفهما لدعم فاعليتها السياسية الخارجية خصوصاً في علاقاتها مع العراق من خلال اعتماد برامج التنمية المستدامة والاعتماد على المنتج المحلي والاستثمار ما هيأ للحكومة التركية استخدام الاقتصاد في رسم نمطية وفاعلية الحركة السياسية تجاه العراق خاصة في ظل تباين الواقع الاقتصادي بين العراق وتركيا من حيث النوع والكم وتهتك البنى الاقتصادية العراقية إثر العمليات التي رافقت وأعقبت الاحتلال الأمريكي بعد عام ٢٠٠٣ وجراء العمليات العسكرية ضد الإرهاب والأعمال التي قامت بها المجاميع الإرهابية في تدميرها المنهج للاقتصاد العراقي ولذلك كانت مقومات الاقتصاد التركي (الماء + الغذاء) والتنمية الصناعية للصناعات التركية والتي حرص الأتراك على صناعتها بشكل يلائم البيئة العراقية أحد أهم المتغيرات التي أثرت في العلاقات العراقية-التركية ولعل أزمة سد أليسو مثلا على استخدام الأتراك للجانب الاقتصادي في التأثير على الواقع السياسي العراقي داخلياً وخارجياً كابتزاز الحكومة العراقية على قضايا أمنية وسياسية حساسة مثل كركوك، الموصل، التركمان، والتواجد التركي في شمال العراق ومستقبل العلاقة بين حكومة العراق الاتحادية وإقليم كردستان[٣٠].

الخاتمة

شهدت العلاقات العراقية-التركية حقب وفترات صراعية منذ احتلال الدولة العثمانية لأغلب أراضي الوطن العربي ومنها العراق إلا أن تلك العلاقات أخذت منعطفاً جديداً لا سيما بعد انتهاء السلطنة العثمانية كنظام سياسي في تركيا وقيام الجمهورية بقيادة كمال أتاتورك عام ١٩٢٣ وقيام الحكم الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨ إلا أن ذلك لا يعني الاطلاق في استقرار العلاقات العراقية-التركية إذ اتسمت بالعديد من حالات التأزم وبروز المشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية ولعل أهم تلك الأزمات الأزمة الكردية والمياه والحدود التي شكلت علامات فارقة في مسار العلاقات العراقية-التركية خاصة بعد التغير الذي حصل في العراق على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ والذي أعطى تركيا أفضلية التأثير الوضع السياسي والاقتصادي العراقي بسبب

تداعيات الاحتلال والحرب على الإرهاب إذ استطاع الأتراك تسخير كل مقدراتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمتغيرات فاعلة في القرار السياسي الخارجي تجاه العراق خاصة بعد تحول العراق إلى أحد المجالات الحيوية للفعل الجيوبولتيكي التركي بفعل ضغط عوامل دولية كان أبرزها الرفض الأوربي لقبول انضمام تركيا إلى الحاضنة الأوربية وتوتر العلاقات التركية-الأمريكية بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة عام ٢٠١٧ وتدهور المكانة الأمريكية في المنظور الجيوبولتيكي الأطلسي مترافقاً مع التقارب التركي-الروسي والذي انعكس بشكل واضح على المستوى الإقليمي كالأزمة السورية والعلاقات العراقية-التركية وتجسد في الرغبة التركية في استثمار كل المتغيرات الداخلية المتاحة للعودة وبشكل مؤثر إلى الشرق الأوسط من البوابة العراقية خاصة بعد الفراغ الذي تركه الاحتلال الأمريكي وتداعياته على الساحة العراقية والوضع العراق العام ما شكل واقعاً تركياً للتأثير في الفعاليات السياسية للمنطقة عن طريق توظيف إمكاناتها السياسية والاقتصادية لدعم قرارها السياسي الخارجي والذي تقاطع بشكل كبير مع المصالح العراقي في مناسبات عديدة كالموقف التركي من قضية الإرهاب والتورط في دعم العناصر الإرهابية واحتلال تركي للشريط الحدودي العراقي في نقطة سنجار والموقف من قضية كركوك وإيواء العديد من المطلوبين العراقيين للقضاء العراقي والاندفاعة التركية القوية لتحقيق مصالح تركيا في الشرق الأوسط خاصة بعد الإدراك التركي لطبيعة العلاقة الأطلسية التركية ومآلاتها المستقبلية خاصة بعد أن خلق الاحتلال الأمريكي البيئة الملائمة لهذا التوجه التركي وذلك عبر شبكة من المتغيرات السياسية والاقتصادية لإخضاع العراق إلى منطق المساومة المتطابق مع المصالح التركية في ضوء انكفاء فاعلية المتغيرات الداخلية العراقية التي هيأت المناخ الملائم لهذا الفعل التركي مترافقاً مع الاستخدام الفاعل والمؤثر للمتغيرات الداخلية التركية لتحقيق الحلم الأردوغاني بإعادة المنطق العثماني القديم بوجه علماني .

الهوامش:

(١) انظر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

(٢) Allian D. Collin: The Big Gap in the Middle East, Sordan Press, England, 2013, P. 52.

(٣) عبد العاطي المفتوني: امبراطور تركيا الجديد، دار الواعظ، القاهرة، ٢٠١٥، ص٣٦

(٤) Thomas Delfar: The Mechanism of Cold War, R. F. House Press, Washington, USA, 2015, P. 12.

(٥) عبد العظيم محمد، الفعل السياسي للمحافظين الجدد وتناقض الرؤى الأمريكية، المشرق العربي للطباعة، تونس، ٢٠١٧، ص ١٣.

(٦) سليم القاضي، تركيا: المارد الجديد، دار الموهبة، الدار البيضاء، ٢٠١٧، ص ١٠٢.

(٧) توماس ناف، حرب المياه في الشرق الأوسط: الاحتمالات والتداعيات، ترجمة مركز الجزيرة، الدوحة، ٢٠١٦، ص ٨٠.

(٨) Eric Smarthe, Iraq: The Republic of Fear, Sounders Press, USA, 2017, P. 213.

(٩) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

(١٠) علي السوداني، العراق: إرهاب الخارج، دار معين، عمان، ٢٠١٤، ص ٧.

(١١) عبد السلام مطوع، عراق ما بعد الحرب: قراءة سياسية، دار المنار، القاهر، ٢٠١٦، ص٣٥.
(١٢) عبد الله بدوي، عراق بين عصرين، التنمية للطباعة، عمان، ٢٠١٤، ص ٧٠.
(١٣) Rolf R. K., Kurdish Demands in Fire Gate, Senr Press, England, 2017, P. 157.
(١٤) أحمد بكري، الزلزال الكردي، تداعيات الأوهام، دار الفصاحة، القاهرة، ٢٠١٧، ص٨٠.
(١٥) عبد العاطي المنوفي، امبراطور تركيا الجديد، المصدر السابق، ص٧٦.
(١٦) Antony H., Ambition and Aims of New Turkish King, Scot Press, USA, 2017, P. 223.
(١٧) محمد عاصم أحمد، الدور الإقليمي التركي ٢٠٠٢-٢٠١٤، دار الموهبة، القاهر، ٢٠١٥، ص ٨٥.
(١٨) GlantDok, Turkey: The States of Gravity, Eric House Press, USA, 2016, P. 82.
(١٩) ثروت بسيوني، تركيا الجديدة: انفراط عقد العولمة، دار التضامن، القاهرة، ٢٠١٦، ص٨٦.
(٢٠) GlantDok, Turkey, Op. Cit., P. 77.
(٢١) طارق الحمود، حزب العدالة والتنمية وفرص حل القضية الكردية، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٧٥٣، على الرابط www.alhewar.org
(٢٢) أحمد الأسيوطي، تركيا وغور جبال قنديل، دار السلام للطباعة، بيروت، ٢٠١٧، ص٨٠.
(٢٣) Oksy Brad, Kurdish Minority with Middle East Dilemma, Eric Press, USA, 2017, P. 82.
(٢٤) أيهم الساير، الأكراد: أداة المساومة في العراق، دار المصطفى، بيروت، ٢٠١٧، ص٦٠.
(٢٥) علي السعيد، أردوغان: دكتاتور العقل، القاضي للطباعة، عمان، ٢٠١٦، ص٣٥.
(٢٦) عمار محمد الغرابي، العلاقات الأمريكية-التركية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد العلمين للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٦، ص٨٩.
(٢٧) كراهامفولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا الدولة المحورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٩، ص٨١.
(٢٨) محمد أحمد أنور، تركيا: العثمانيون الجدد، دار الموفق، تونس، ٢٠١٤، ص٦٤.
(٢٩) Thomas Brad, The Waters in the Middle East, The Future Wars, Galan Press, England, 2014, P. 86.
(٣٠) عبد الكريم داداوغلو، شرق أوسط جديد: حروب الغذاء، ترجمة أحمد عبد الشافي، مركز الجزيرة للأبحاث، ٢٠١٧، ص٥٨.